صلى الله عليه وسلم يمدح الامام ابا حنيفة على مثل ذلك لانه صلى الله عليه وسلم
يجب رفع رتبة تشريع ربه على تشريعه هو ولو كان ذلك باذنه تعالى فلم تنظر
الى ذلك من جعل الفرض والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق انهما عند
الامام ابي حنيفة متغايران والخلف معنوي كما هو لفظي الا ان يكون ذلك الامر
الذي اوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فانه اعلى
من الله الما اتانا به الشارع عنه وقد بينا ما قلناه ومنا تخصيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وموعتين به كالفرض ونظير ما قلناه منا تخصيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
بالدعاء بلفظ الصلاة دون لفظ الرحمة والترضي وان كانت الصلاة من الله
في اللغة الرحمة تنبيها لشانهم على شان الاولياء وكثيرا ما يسن الشارع امرا على سنن
واحد ويوجب بعضها باجتهاده كالختان فان الشارع ذكره مع فعل الاطفاء
وتنقية الابط وعد ذلك من خصال الفطرة كالاستنجاء فانه من خصال الفطرة وقال
المالكية بوجوبه فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب
وقد نقل بعضهم عن اصطلاح الامام مالك ظنا انه يقول بعدم وجوبه اخذا من
قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول الاستنجاء سنة عند مالك
فلو صلى من غير استنجاء صحت صلاته وما لله يقل بذلك بل اوجبه من حيث
انه مخاسة تجاز النها قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب
ان يصلي قبل العصر اربعا وقبل الظهر اربعا وبعدها اربعا مع قول ابي حنيفة بذلك
لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيها ان شاء صلى اربعا وان شاء صلى ركعتين
مع انه شدد في سنة العشا التي قبلها فجعلها اربعا كما جعل التي بعدها
ايضا اربعا فالاول من سنة الظهر والعصر مشدد والثاني مخفف وفي سنة
العشا بالعكس فرجح الامر الى امر متبقي الميزان ووجه الاول في الظهر والعصر
والعشا طول زمن الادمان في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك
لانكشاف جلال الله تعالى للمصلي وقت الظهر والغروب القلوب من ذكرها في وقت
العصر لانه ماخوذ من العصر الذي هو الضم كعصر الثوب ولكثافة الحجاب في
وقت العشا على غالب الناس فلا يكاد احدهم تبلغه نبذة من ذلك فاجرى
الاربع التي جعلها ابو حنيفة بعدها فيها كالجبر لعدم كمال الحضور فيها لكثافة
الحجاب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع

بالليل

بالليل والنهار ان يسلم من كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة
خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل ان شاء
صلى ركعتين او اربعا او ستا او ثمانية بتسليمة واحدة فعل واما بالنهار
فيسلم من كل اربع فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول مراعاة حال
غالب الناس من وقوفهم بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك النفس
فكان تسليمهم من كل ركعتين محل الاعتدال بين الاكابر والاصاغر ووجه
من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الاصاغر الذين لا يقدرون على الوقوف
بين يدي الله في صلاة الليل او النهار اكثر من مقدار ركعة ووجه قول ابي حنيفة
مراعاة حال الاكابر الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله مع ثقل
النجلي الاكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على الركعتين في النهار ثقل
الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكابر واحاسهم به عكس ما عليه الاصاغر
الذين لا يحسون بزيادة ثقل التجلي ولا ينقصها فوجه الله الامام ابا حنيفة
ما كان اكثر مراعاة لمقامات الاكابر والاصاغر ورحم الله بقية الائمة فانهم
اكثر شفقتهم على الامة ومن ذلك قول الشافعي واحمد اقل الوتر ركعة واكثره احدى
عشرة وادنى الكمال ثلاث وكهما مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة
واحدة لا تزاد عليها ولا تنقص منها ومع قولنا مالك الوتر ركعة قبلها شفع منفصل
ولا حد لما قبلها من الشفع ولكن اقله ركعتان فالاول فيه تشديد والثاني فيه
تخفيف والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاتباع
لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة او نقص مراعاة الشارع
لاحوال الامة على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور وبطئه في اخر كل ركعة
من صلاة الوتر فرد العود كما قال تعالى في كلهم انتم يوم القيامة فرادى فمن
كان استعداده قويا وحصل له الحضور مع الله تعالى في اول ركعة او ثاني ركعة
اكتفى بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله الزيادة حتى يحضر وذلك باحدى
عشرة ركعة او ثلاثة عشر ركعة او اكثر كما قال مالك ووجه قول ابي حنيفة
انه لا تزاد على ثلاث ركعات كوتر الليل كما ان المغرب وتر النهار ومن
القواعد المقررة ان المشبه به اعلى من المشبه فلا ينبغي لو زيادة عليه ولا النقص
عنه ما امكن وقد سمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول لا يسعني نفلا الا

Copyright © King Saud University